الْفَصْلُ الثَّانِي

شُبَهٌ عَقْلِيَّةٌ سَقِيمَةٌ

الشُّبهَةُ الأُولَى

- **وهي قولهم: (التصديق بخروج المهدي من القضايا النظرية في الدين التي لا يترتب عليها عمل، وما يفيدني في ديني إذا صدقت به؟ وماذا يضيرني إن كذبت به؟).**

والجواب بمعونة الملك الوهاب:

أَوَّلًا: إن هذه الأمور العلمية الخبرية، والتي تسمونها «الجانب النظري من الدين»، والتي أخبر بها الوحي يلزم تصديقها واعتقادها؛ لأنها أصل الدين، ولب الإسلام، وجوهر التوحيد؛ ولذا سميت الأوراق التي جمعها بعض أهل العلم في التوحيد «الفقه الأكبر»(١)؛ لأنه كذلك بالنسبة لفقه الفروع العملية.

وهذه الأمور هي في الحقيقة عملية تُنَاطُ بالقلب، وعمل القلب فيها التصديق، المنافي للتكذيب، واليقين الخالي من شائبة الشك والريب؛ قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾... الآية [البقرة: ٢٢٥].

ثَانِيًا: إن الإيمان بهذه القضايا من مستلزمات الشهادة بأن محمدًا ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ رسول الله، والتي تقتضي: طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما نهي عنه وزجر، وأن لا يعبدَ الله إلَّا بما شرع، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ

---

(١) وهذا الكتاب اشْتُهِرَتْ نسبته عند الحنفية إلى الإمام أبي حنيفة النعمان ـ رحمه الله ـ، وفي هذه النسبة نظر، وإن كان عدد غير قليل من مسائله يؤيدها ما تناثر في كتب الفقه والتراجم من نقول عن الإمام ـ رحمه الله ـ، وقد نسبه الذهبي ـ رحمه الله ـ إلى أبي مطيع الحكم بن عبدالله البلخي، وهو من كبار فقهاء أصحاب أبي حنيفة، فانظر: «العلو للعلي الغفار»، ص (١٠١)؛ وسبقه إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في «مجموع الفتاوى»، (٥/٤٦).

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»(١).

ثَالِثًا: إن التصديق بها من مستلزمات الإيمان باليوم الآخر؛ لأن أشراط الساعة التي منها خروج المهدي من مقدمات اليوم الآخر، وقد عَدَّ رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ التصديق بأمارات الساعة من أركان الدين، وذلك في حديث جبريل ـ عليه السلام ـ حين أتاه فسأله عن الإسلام، والإيمان، والإحسان، وأمارات الساعة، وقال ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ في آخره: «إِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»(٢).

رَابِعًا: (إن التصديق بخروج المهدي داخل في الإيمان بالقدر، فإن سبيل علم الخلق بما قدَّره الله أمران:

أحدهما: وقوع الشيء، فكل ما كان ووقع، علمنا أن الله قد شاءه؛ لأنه لا يكون ولا يقع إِلَّا ما شاءه الله، وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

الثاني: الإخبار بالشيء الماضي الذي وقع، وبالشيء المستقبل قبل وقوعه، من الذي لا ينطق عن الهوى ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، فكل ما ثبت إخباره به من الأخبار في الماضي، علمنا بأنه كان على وَفْق خبره ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، وكل ما ثبت إخباره عنه مما يقع في المستقبل، نعلم بأن الله قد شاءه، وأنه لا بد أن يقع على وَفْق خبره؛ كإخباره ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ بنزول عيسى ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ في آخر الزمان، وإخباره بخروج المهدي، وخروج الدجّال، وغير ذلك من الأخبار)(٣).

خَامِسًا: إن الإيمان بأشراط الساعة من مقتضيات الإيمان بالغيب، وعليه فمن الإيمان

---

(١) تقدم تخريجه، ص(٢٤).

(٢) رواه مسلم في الإيمان: باب وصف جبريل ـ عليه السلام ـ للنبي ﷺ، الإسلام والإيمان، (٨)؛ والترمذي فيه ـ أيضًا ـ، (٢٨٣٧)؛ وأبو داود (٤٦٩٥)؛ والنسائي (٩٧/٨).

(٣) «الرد»، للشيخ عبدالمحسن العبّاد، ص (٢٢٢).

بالغيب: الإيمان بما أخبر به النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - عن المهدي الذي يخرج في آخر الزمان، وقد قال - تعالى -: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾... الآية [الحشر: ٧].، وقد جعل الله - عز وجل - أمر التصديق بالأخبار الغيبية فتنة، ومحنة لعباده؛ ليميز الخبيث من الطيِّب؛ قال - تعالى -: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ الم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٣﴾﴾[العنكبوت: ١-٣].

وقال - عز وجل -: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ ۚ﴾ الآية [الإسراء: ٦٠].

وقال - عز وجل -: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا ۙ وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۙ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۚ﴾... الآية [المدثر: ٣١].

قال ابن القيم: (... فهذا تصوير لحال القلوب عند ورود الحق المنزل عليها: قلب يُفتتن به كفرًا وجحودًا، وقلب يزداد به إيمانًا وتصديقًا، وقلب يتيقنه، فتقوم عليه به الحجة، وقلب يوجب له حيرة وعمًى؛ فلا يدري ما يراد به)[1] . اهـ.

وقال - سبحانه وتعالى -: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ ۚ﴾... الآية [العنكبوت: ٦٨]، وقال - عز وجل -: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وأيُّ فتنةٍ أعظم من أن يخبر الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - بخبر، فيقول من ينتسب إلى دينه: «ماذا يفيدني إن صدقت به، وماذا يضيرني إن كذبت؟»، على أنه يضيرك أن تكذِّب بخبر المعصوم - صَلَّى اللَّهُ

---

(١) «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان»، (٢١/١).

عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - على الوجوه التي تقدمت، ويفيدك في خصال كثيرة؛ منها: زيادة إيمانك بمزيد التصديق، وارتفاع وصف الجهالة عنك، ومحبة أهل الحق وموالاتهم، والحمية من الشبهات التي قد تلم بك، كما ألمت بغيرك، فلم يملك لها دفعًا(١).

* * *

(١) انظر: «العالم والمتعلم»، المنسوب لأبي حنيفة النعمان، ص (٣٦-٣٧).

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ

• **وهي قولهم: (كيف يملأ المهدي الأرض عَدْلًا بعد أن ملئت جورًا في سبع سنين فقط، وهذا رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ مكث ثلاثًا وعشرين سنة، يجاهد ويدعو إلى الله، وما ملأ الأرض كلها عدلًا؟).**

والجواب بمعونة الملك الوهَّاب

أوَّلًا: إن الله ـ تعالى ـ قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١]، وقال ـ عز وجل ـ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[النجم: ٣-٤]، وكل ما ثبت عن النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ أنه أخبر به، فالواجب تصديقه، وأن لا يجد المسلم في نفسه حرجًا مما أخبر به رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، وأن لا يعارض خبره بكيف؟ ولِمَ؟ وهل؟ فإن هذا عنوان فساد العقيدة؛ قال ـ تعالى ـ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ۝٦٥﴾[النساء: ٦٥].

ثانيًا: إن الله ـ تبارك، وتعالى ـ إذا أراد أمرًا هيَّأ أسبابه، ويسَّر الوصول إليه، وهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قد ملأ الأرض قسطًا وعدلًا في عشر سنين، وقد كانت قبل انتشار الإسلام في خلافته قد مُلِئَتْ ظلمًا وجورًا، وهذا عمر بن عبدالعزيز قد ملأ الأرض قسطًا وعدلًا في سنتين وخمسة أشهر، وأخبر النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ أن المهدي يملأ الأرض قسطًا وعدلًا في سبع سنين، وخبر الصادق المصدوق ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ واقع لا محالة، ولا يَستبعد وقوعَه إلَّا من يشك في عموم قدرة الرب ـ تبارك وتعالى ـ، ونفوذ مشيئته، أو يشك في صدق النبي ـ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ فيما أخبر به عما كان في الماضي، وعما يكون في المستقبل.

ثَالِثًا: إن المهدي سيهيئه الله ويُعِدُّه لتجديد الدين بأن يصلحه في ليلة، ثم يؤيده الله ـ تعالى ـ بكرامة خارقة للعادة، وهي أن يُخْسَفَ بالجيش الذي يقصده حينما يعوذ بالبيت الحرام(١)، فلعل هذا أحد أسباب التمكين له في الأرض، وليجزم الناس بعدئذ بأنه المهدي الذي أخبر عنه رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ حَقًّا وصِدقًا.

رَابِعًا: ومن المعلوم أن ثمار دعوة الأنبياء وآثارها في العالمين أحد أعلام نبوتهم، وكل ما وقع في هذه الأرض من آثار نبوة رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ من العدل، والرحمة، والخير، إنما هو من أعلام نبوته ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، وكل ما يأتي الناسَ من خير بسبب بركة الإسلام إنما المتسبب الأول فيه من البشر هو رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، حَتَّى لو وقع ذلك من خلفائه وأتباعه من بعده ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، فما وقع من الخلفاء الراشدين، وما سيقع بإذن الله من المهدي، إنما هو أثر من آثار نبوة رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، وثمرة من ثمرات بعثته المباركة، وقبس من مشكاة نبوته ﷺ(٢).

بل ما من مسلم على وجه الأرض، منذ بُعِث رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ إلى أن يأتي أمر الله، يؤمن بالله، ويعمل عملًا صالحًا؛ إلَّا ولرسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ مثلُ أجره؛ لأنه الذي سنَّ لنا الخير، وحذرنا من الشر، قال ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «الدَّالُّ عَلَى الخَيْرِ كَفَاعِلِهِ»(٣).

---

(١) هذا على القول بأنه المقصود بالحديث، كما تقدم ص (٤٥-٤٩).

(٢) بجانب أن مجرد وقوع خبره ﷺ تمامًا كما أخبر من أعلام نبوته ﷺ كما سبق التنبيه على ذلك في المقدمة، ص(٦)، وانظر: «الموافقات» للشاطبي(٢/٤٣٨) وما بعدها.

(٣) رواه من حديث أبي مسعود رضي الله عنه الإمام أحمد (٥/٢٧٤)؛ وابن حبان في «صحيحه»، (٨٦٧، ٨٦٨)؛ وغيرهما، وانظر: «السلسلة الصحيحة»، (١٦٦٠).

وهل يقيس عاقلٌ جهادَ رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ الذي بُعث، وقد مقت الله أهل الأرض كلَّهم، عربَهم وعجمَهم، إلَّا بقايا من أهل الكتاب، والذي أُوذِيَ في الله، ولم يُؤْذَ أَحَدٌ، والذي أنقذ الله ببعثته البشرية، ورحم به العالمين، هل يقيس عاقل هذا وأضعافه بالمهدي الذي ما هو إلَّا «مجدد»، وحاكم عادل، وخليفة صالح، والذي يفتقر في إثبات مهديته إلى خبر الصادق المصدوق ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، والذي يفتقر في نشر العدل، والهداية، والرخاء، إلى شريعة رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، ولولا هداية رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ بعد هداية الله ـ تعالى ـ لما كان له، ولا لأحد من أمته، حظ من هداية، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]. وبهذا يتضح الجواب عن قول من غلظ حجابه، فتوهَّم أن في التصديق بأن المهدي سيملأ الأرض عدلًا في سبع سنين، تفضيلًا له على رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، فرد الحديث لذلك:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا   وَآفَتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

فالمهدي يوافق اسمُه اسمَه ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، ويوافق رسمُه رسْمَهُ؛ لأنه محمد المهدي، وبهَدْيِ رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ يَهْدِي.

* * *

الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ

- **لما ضَيَّق علماء الحديث الخناق على منكري أحاديث المهدي، وأثبتوا صحتها، بل تواترها، ذهب بعض من كَبُرَ عليهم أن يصدقوا بها على حقيقتها مذهبًا عجيبًا متهافتًا؛ إذ عجزوا عن ردها من حيث السند، فراحوا يتخبطون في تأويلها، ويتمحكون في صرفها عن ظاهرها، فقالوا: (نعم، صحت الأحاديث في إثبات حقيقة المهدي، ولكننا نؤولها بأن المهدي: رمز للخير، والهدي، والصلاح)(١).**

والجواب

أن القائلين بهذا التأويل الفاسد هم في الحقيقة مُكَذِّبُونَ لا مُثْبِتُونَ، فمثل هذه الصورة من التأويل الفاسد توأم التكذيب، وردٌّ الحديث.

ناهيك عن الأضرار، والفتن، والمفاسد، التي قد تنشأ عن مثل هذا التأويل؛ حيث يكثر مُدَّعُو المهدية؛ ممن يرى في نفسه الخير، والهدى، والصلاح، أو يرى الناس فيه ذلك.

وإذا كانت أحاديث المهدي الحقيقي قد استُغلت أسوأ الاستغلال من مدعي المهدية، مع أن محورها شخص معين، له صفات محصورة، فماذا نتوقع أن يحصل إذا عممنا صفة المهدي بأنه كل خَيِّرٍ، ومهتدٍ، ومصلح؟

---

(١) كما فعل المدعو محمد فهيم أبو عبية حين اعتدى على كتاب «نهاية البداية والنهاية»، للحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ، وتجاسر على تأويل الأحاديث الصحيحة ـ بل المتواترة ـ تأويلًا سخيفًا باردًا، كل ذلك تحت ستار «تحقيق» الكتاب، وما هو إلَّا مسخ للنصوص، وتشويه للحقيقة، وإضاعة للأمانة، فانظره (١/٥، ٣٧، ١٥٢، ١٥٨) وغيرها من مواضع التحريف والتأويل الفاسد.

• التَّأْوِيلُ عَدُوُّ الرِّسَالَاتِ

فإن التأويل هو سبب البلاء الذي حل بالأمة الإسلامية على مَرِّ العصور، وطاغوت التأويل هو الذي فَرَّقَ الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، وبإخراج النصوص عن ظاهرها - بدون مُسَوِّغ -، وبتأويل كل فرقة للنصوص، حَتَّى تشهد لها على مُدَّعاها، انقسمت الأمة، وتشعبت بها الأهواء، ولم تُرَقْ دماء المسلمين في الفتن، ولم تُسْتَحَلَّ أموالهم، وأعراضهم، وحرماتهم، إلَّا بالتأويل؛ فالتأويل وراء كل فسوق، ومروق، وكفر، وضلال، وزندقة، وإلحاد، فاستعرِضْ أحوال الدعاة؛ من متألهين، ومتنبئين، ومتمهِّدين، ثم انظر أرباب الفرق؛ من معتزلة، ومرجئة، وقرامطة، وباطنية، وبهائية، وقاديانية، وغيرهم، تجد الباب الذي دخلوا منه جميعًا هو التأويل، وإن اختلفت أهواؤهم، ونزعاتهم، وميولهم.

ولذا كان أهل السنة موفَّقين كل التوفيق، حين ضيَّقوا دائرة التأويل، وجعلوه مقصورًا على حد الضَّرورة، لا يتعدَّاها؛ لأنه بمثابة الرخصة، وقرروا أن كل ما جوزه العقل، وورد بوقوعه السمع، وجب حمله على ظاهره، كما نص عليه ابن المنير، ولولا هذه القاعدة، لما صح الإيمان بالمعجزات، ولا بشيء من السمعيات.

وإنما يُصار إلى التأويل عند تعذر الجمع بين النصوص المتعارضة، أو لوجود قرينةٍ تصحب الكلام، تدل على أن قائله لا يريد ظاهره، أو لغير ذلك من موجبات التأويل، والتأويل الصحيح: هو الذي يوافق ما جاءت به السنة، والفاسد: المخالف له، فكل تأويل لم يدلَّ عليه دليل من السياق، ولا معه قرينة تقتضيه، فإن هذا لا يقصده المُبَيِّنُ الهادي بكلامه؛ إذ لو قصده لحفَّ بالكلام قرائن تدل على المعنى المخالف لظاهره، حَتَّى لا يوقع السامع في اللبس والخطإ، فإن الله - سبحانه - أنزل كلامه بيانًا وهدى، فإذا أراد به خلاف ظاهره، ولم يحف به قرائن تدل على المعنى الذي يتبادر غيره إلى فَهْم كل أحد، لم يكن بيانًا ولا هدًى(١).

(١) انظر: «إعلام الموقعين»، (٤/٣١٦- ٣١٩).

• التَّأْوِيلُ إِخْبَارٌ بِمُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ لَا إِنْشَاءٌ[(١)]

وفي هذا الموضع يغلط كثير من الناس؛ فإن المقصود فَهْمُ مراد المتكلم بكلامه، فإذا قيل: (معنى اللفظ كذا وكذا)، كان إخبارًا بالذي عَنى المتكلم، فإن لم يكن الخبر مطابقًا، كان كذبًا على المتكلم.

ويُعْرَفُ مرادُ المتكلم بطرقٍ متعددة؛ منها: أن يصرح بإرادة ذلك المعنى، ومنها أن يستعمل اللفظ الذي له معنى ظاهر بالوضع، ولا يبين بقرينة تصحب الكلام أنه لم يُرِدْ ذلك المعنى.

فكيف إذا حف المتكلم الذي أوتي جوامع الكلم ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ بكلامه ما يدل على أنه إنما أراد حقيقته، وما وُضِع له: من ذكره اسم المهدي، واسم أبيه، واسم قبيلته، ومدة خلافته، وملامح خِلقته... إلى آخر ما ذكر مما يقطع السامع له بمراد المتكلم، وأنه يقصد شخصًا مميَّزًا عن غيره، لا مطلق المهدي؟!!

وقد يريد المتكلم بكلامه خلافَ ظاهره، إذا قصد التعمية على السامع؛ حيث يسوغ ذلك (كما في رخصة التعريض)، ولكن المنكَر أن يريد بكلامه خلاف حقيقته إذا قصد البيان، والإيضاح، وإفهامَ مراده، كيف والمتكلم يؤكد كلامه بما ينفي المجاز، ويكرره غير مرة، ويضرب له الأمثال؟!

وأي تلاعب بالنصوص مثل هذا التلاعب؟ وأي إقدام على الكلام فيها بمجرد التشهي مثل هذا الإقدام؟!

والحاصل أن هذه الدعوى الخاسرة مردودة ولا كرامة، وأن المهدي جِسم لا عَرَض، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: «الصواعق المرسلة على الجهمية، والمعطلة»، (٢٠٢/١)، وما بعدها.

الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ

● **وهي قولهم: (الاعتقاد في خروج المهدي خرافة، تسربت إلى أهل السنة من طريق المؤانسة، والمجالسة، والاختلاط بالشيعة، دون أن يكون لها أصل في عقيدتهم).**

والجواب بمعونة الملك الوهَّاب:

أَوَّلًا: قد تقدم بيان صفة المهدي وأحواله في اعتقاد أهل السنة، يبقى أن نتعرف على اعتقاد الشيعة في مهديهم المزعوم:

فهو في اعتقادهم آخر الأئمة الاثني عشر المنصوص عليهم، وهم يعتقدون أن الإمامة منصب إلهي واجب على الله ـ معاذ الله ـ، لا على العباد، وأنها ركن من أركان الإيمان، لا يصح إيمان عبد حَتَّى يعتقد فيه على النحو الذي يقولون به، فهي تمام إيمانهم، وبناء إسلامهم، وركن أحكامهم.

ويغلون في أئمتهم غلوًّا شديدًا، فيعتقدون أنهم معصومون عن الخطإ، والسهو، والنسيان، منذ ولادتهم حَتَّىٰ موتهم، بل إنهم يولدون متعلمين لا يحتاجون إلى تعليم المعلمين، (ويعتقدون أن أمرهم أمر الله ـ تعالى ـ، ونهيهم نهيه، وطاعتهم طاعته، ومعصيتهم معصيته، ووليهم وليه، وعدوَّهم عدوه، ولا يجوز الرد عليهم، والراد عليهم كالراد على الرسول، والراد على الرسول كالراد على الله ـ تعالى ـ، فيجب التسليم لهم، والانقياد لأمرهم، والأخذ بقولهم.

ولهذا يعتقدون أن الأحكام الشرعية الإلهية لا تُشتَقَى إِلَّا من نمير مائهم، ولا يصح أخذها إِلَّا منهم، ولا تفرغ ذمة المكلف بالرجوع إلى غيرهم، ولا يطمئن بينه وبين الله إلى أنه قد أدَّى ما عليه من التكاليف المفروضة إِلَّا من طريقهم)(١).

---

(١) «عقائد الإمامية»، لمحمد رضا المظفر، ص (٧٠).

وقال إمام الضلالة الخميني: (وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه مَلَكٌ مقرب، ولا نبي مرسل، وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث؛ فإن الرسول الأعظم ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، والأئمة (ع) ـ أي: عليهم السلام ـ كانوا قبل هذا العالم أنوارًا، فجعلهم الله بعرشه محدقين، وجعل لهم من المنزلة والزلفى ما لا يعلمه إلَّا الله)، إلى أن قال: (وقد ورد عنهم (ع) أن لنا مع الله حالات لا يسعها ملك مقرب، ولا نبي مرسل)[١]. اهـ.

وقال ـ أَيْضًا ـ: (إن للإمام مقامًا محمودًا، ودرجة سامية، وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون)[٢].

وقال ـ أَيْضًا ـ: (والأئمة الذين لا نتصور فيهم السهو أو الغفلة)[٣].

وقال ـ أَيْضًا ـ: (إن تعاليم الأئمة كتعاليم القرآن، يجب تنفيذها واتباعها)[٤].

قال الشيخ إحسان إلهي ظهير ـ رحمه الله ـ تعالى ـ: (وأما الثاني عشر الموهوم، فكفى فيه القول إنهم يصرحون في كتبهم أنفسهم أنه لم يولد، ولم يعثر عليه، ولم يُرَ له أثر مع كل التفتيش والتنقيب، ثم يحكون حكايات وينسجون الأساطير، ويختلقون القصص والأباطيل في ولادته وأوصافه: إما موجود وُلِد، وإما معدوم لم يولد؟ غير مولود ومولود! ومعدوم وموجود!)[٥]. اهـ.

ثم ساق النص الذي يفيد ذلك من ستة مراجع لهم، وحكى الإمام ابن حزم ـ

(١) «الحكومة الإسلامية»، ص (٥٢)؛ وإذا كان الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «لَا أُوتَى بِأَحَدٍ يُفَضِّلُنِي عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ إِلَّا جَلَدْتُهُ حَدَّ الْمُفْتَرِي»، فماذا كان يقول ويفعل لو أتي بمن يفضله، ومن هم دونه، حَتَّى خرافة السرداب، على الأنبياء، والمرسلين، والملائكة المقربين؟! سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عظيم!

(٢) «الحكومة الإسلامية»، ص (٥٢).

(٣) «السابق»، ص (٩١).

(٤) «السابق»، ص (١١٣).

(٥) «الشيعة وأهل البيت»، ص (٢٩٤-٢٩٥).

رحمه الله ـ اضطرابهم الشديد في شأن ذلك المولود الذي لم يُخْلَقْ قط، ثم قال: (وكل هذا هَوَسٌ، ولم يعقب الحسن المذكور لا ذكرًا ولا أنثى، فهذا أول نُوَكِ[١] الشيعة، ومفتاح عظيماتهم، وأخفها، وإن كانت مهلكة)[٢]. اهـ.

وقال الإمام المحقق ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله ـ في شأن ذلك المعدوم، الموجود في خيالاتهم الفاسدة:

(إنه الحاضر في الأمصار، الغائب عن الأبصار، الذي ورث العصا، ويختم الفضا، دخل سرداب سامرًا طفلًا صغيرًا، من أكثر من خمس مئة سنة، فلم تَرَهُ بعد ذلك عين، ولم يحس فيه بخبر، ولا أمر، وهم ينتظرونه كل يوم يقفون بالخيل على باب السرداب، ويصيحون به أن يخرج إليهم: «اخرج يا مولانا»، ثم يرجعون بالخيبة والحرمان، فهذا دأبهم ودأبه)، ثم قال: (ولقد أصبح هؤلاء عارًا على بني آدم، وضحكة يسخر منهم كل عاقل)[٣]. اهـ.

مَا آنَ لِلسِّرْدَابِ أَنْ يَلِدَ الَّذِي ... كَلَّمْتُمُوهُ بِجَهْلِكُمْ مَا آنَا
فَعَلَى عُقُولِكُمُ الْعَفَاءُ فَإِنَّكُمْ ... ثَلَّثْتُمُ الْعَنْقَاءَ وَالْغِيلَانَا[٤]

فإذا كان الفرق بين المهدي عند الشيعة، والمهدي عند السنة كالفرق بين الثرى والثريا، فكيف يُسَوِّغُ عاقل لنفسه أن يسوي بين الحق والباطل؟ ما لكم كيف تحكمون؟!

ثانيًا: إن دعوى اقتباس السنة التصديق بخروج المهدي من الرافضة لا تستند إلى دليل إِلَّا الظن، وقد قال ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ

---

(١) النُّوَكُ: بالضم والفتح، الحُمْق.

(٢) «الفِصَل في الملل والنحل»، (١٨١/٤)؛ وانظر: «الشيعة والتشيع: فرق وتاريخ»، للشيخ إحسان إلهي ظهير ـ رحمه الله ـ، ص (٢٧١-٢٩٥).

(٣) «المنار المنيف»، ص(١٥٢ ـ ١٥٣).

(٤) «الصواعق المحرقة»، لابن حجر الهيثمي، ص (١٦٨)؛ والعنقاء: طائر معروف الاسم لا الجسم.

أَكْذَبُ الْحَدِيثِ»(١).

ثالثًا: إن أحاديث المهدي مدونة في كتب السنة الشريفة بأسانيد تنتهي إلى رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ عن طريق صحابته الكرام ـ رضي الله عنهم ـ، أما أحاديث الشيعة، فهي تنتهي إلى أئمتهم المعصومين في زعمهم، وقد ينسبونها إلى رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ.

وما صح من الأحاديث الواردة في المهدي عن رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ لا علاقة له بالشيعة، ولم ينقل عن الشيعة(٢).

ثم إن المهدي عند الشيعة هو محمد بن الحسن العسكري صاحب السرداب، أما المهدي عند أهل السنة فهو محمد بن عبدالله.

فعقيدة أهل السنة في المهدي في وادٍ، وعقيدة الشيعة في مهديهم في وادٍ آخر.

رَابِعًا: إنه لا يجوز أن نَدَعَ حقًّا لباطلٍ؛ فَكَوْنُ الرافضة كَذَبُوا في ادِّعاء المهدية لإمامهم الوهمي لا يُسَوِّغُ لنا لا عقلًا، ولا نقلًا أن نرفض الأدلة الصحيحة من سنته ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ التي تؤكد أن المهدي حقيقة لا خرافة، وقد ادَّعى كثير من الدجَّالين النبوة، فهل يصح أن يُحْتَجَّ بمجرد ذلك على نفي صحة الاعتقاد في النبوة؟! حاشا وكلَّا، وقد انحرف قوم في باب صفات الله ـ جلَّ وعلا ـ حَتَّى خرجوا إلى التشبيه والتجسيم، فهل يُسَوِّغُ لنا هذا أن ننفي عن الله صفاته ونعطلها؟ يروي عن الإمام أحمد ـ رحمه الله أنه قال ـ: «لا نزيل عن الله صفة من صفاته بشناعةٍ

---

(١) صدر حديث رواه البخاري (١٧١/٩)، في النكاح: باب لا يخطب على خطبة أخيه؛ ومسلم، (٢٥٦٣)، في البر والصلة، وأبو داود، ٤٨٨٢)، (٤٩١٧) في الأدب؛ والترمذي، (١٩٢٨)، في البر والصلة.

(٢) ويلزم من زعم أن أهل السنة اقتبسوا فكرة المهدية من الشيعة أن يكون ابتداء الفكرة في المهدي في أواخر القرن الثالث من الهجرة، بعد الميلاد الافتراضي لمحمد بن الحسن العسكري، وبعد ما دخل السرداب على حد زعم الرافضة فيه.

شُنِّعت»[١].

وقد تطرف النصارى في شأن عيسى ـ عليه السلام ـ حَتَّى رفعوه إلى مقام الألوهية، فهل يسوغ لنا هذا الاعتقاد الكفري أن نتطرف نحن في الجانب الآخر؛ فَنَسُبُّ المسيح ـ عليه السلام ـ، أو نكذب بنبوته؟

معاذ الله! فإن «كِلَا طَرَفَيْ قَصْدِ الْأُمُورِ ذَمِيمُ».

فالحق في شأن المهدي هو ما أخبر به الصادق المصدوق ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، وسيقع كما أخبر ـ بإذن الله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ ﴿٨٨﴾﴾ [ص: ٨٨].

* * *

(١) «المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة» (١/٢٧٧).

مَطْلَبٌ

● **في بيان معنى قوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً»، وأنه لا متعلق له بالمهدي المنتظر، فضلًا عن مهدي الرافضة الموهوم.**

عن جابر بن سمرة ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ قال: «يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»(١)، وفي رواية أبي داود من طريق أخرى بلفظ:

«لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى يَكُونَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ»، فسمعت كلامًا من النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ لم أَفْهَمْهُ، قلت لأبي: «مَا يَقُولُ؟»، قال: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»(٢).

وفي رواية له ـ أيضًا ـ: «لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً»(٣)... الحديث.

قال ابن بطال، عن المهلب: «لم ألق أحدًا يقطع في هذا الحديث»(٤)... يعني بشيء معين.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قدَّس الله روحه، ونوَّر ضريحه ـ:

(... وهذا النص لا يجوز أن يُرَادَ به هؤلاء الاثنا عشر؛ لأنه قال: «لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ عَزِيزًا»، و«لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ عَزِيزًا»، و«لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا»، وهذا يدل على أنه يكون أمر الإسلام قائمًا في زمن ولايتهم، ولا يكون قائمًا إذا انقضت ولايتهم،

---

(١) رواه البخاري (١٣/٢١١)، في الأحكام: باب في الاستخلاف، ومسلم، (١٨٢١) في الإمارة: باب الناس تَبَعٌ لقريش؛ والترمذي، (٢٢٢٤)، في الفتن: باب ما جاء في الخلفاء، وأخرجه ـ أيضًا ـ الإمام أحمد في «المسند»، (٨٧/٥، ٩٠، ٩٢، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠١، ١٠٧، ١٠٨).

(٢) (٤٢٧٩)، (٤/١٠٦)، كتاب المهدي.

(٣) (٤٢٨٠)، (٤/١٠٦)، كتاب المهدي.

(٤) «فتح الباري»، (١٣/٢١١).

وعند **هؤلاء الاثني عشرية** لم يَقُمْ أمر الأمة في مدة أحد من هؤلاء الاثني عشر، بل ما زال أمر الأمة فاسدًا منتقضًا يتولَّى عليهم الظالمون المعتدون، بل المنافقون الكافرون، وأهل الحق أذلُّ من اليهود. وأيضًا، فإن **عندهم** ولاية المنتظر دائمة إلى آخر الدهر، وحينئذ فلا يبقى زمان يخلو عندهم من الاثني عشر، وإذا كان كذلك لم يَبْقَ الزمان نوعين:

نوع يقوم فيه أمر الأمة، ونوع لا يقوم، بل هو قائم في الأزمان كلها، وهو خلاف الحديث الصحيح.

وأيضًا فالأمر الذي لا يقوم بعد ذلك إِلَّا إذا قام المهدي: إما المهدي الذي يقرُّ به أهل السنة، وإما مهدي الرافضة، ومدته قليلة، لا ينتظم فيها أمر الأمة.

وأيضًا فإنه قال في الحديث: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»، ولو كانوا مختصين بعليٍّ وأولاده لذكر ما يُمَيَّزون به، ألا ترى أنه لم يقل: «كلهم من ولد إسماعيل»، ولا من العرب، وإن كانوا كذلك؛ لأنه قصد القبيلة التي يمتازون بها؟ فلو امتازوا بكونهم من بني هاشم، أو من قبيل عليٍّ مع عليٍّ، لذكروا بذلك، فلما جعلهم من قريش مطلقًا، عُلِمَ أنهم من قريش، بل لا يختصون بقبيلة، بل بنو تميم، وبنو عدي، وبنو عبد شمس، وبنو هاشم؛ فإن الخلفاء الراشدين كانوا من هذه القبائل)[1]. اهـ.

وقال تلميذه الحافظ ابن كثير - رحمه الله -:

(فهؤلاء المُبَشَّرُ بهم في الحديثين ليسوا الاثني عشر الذين زعم فيهم الروافض ما يزعمون من الكذب والبهتان، وأنهم معصومون؛ لأن أكثر أولئك لم يَلِ أحد منهم شيئًا من أعمال هذه الأمة في خلافة، بل ولا في قطر من الأقطار، ولا بلد من البلدان، وإنما ولي منهم علي وابنه الحسن بن علي - رضي الله عنهما.

وليس المراد من هؤلاء الاثني عشر الذين تتابعت ولايتهم سردًا إلى أثناء دولة بني

(١) «منهاج السنة النبوية»، (٨/٢٥٣-٢٥٤).

أمية؛ لأن حديث سَفينة: «الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً»[١]، يمنع من هذا الملك، وإن كان البيهقي قد رجحه[٢]....

ولكن هؤلاء الأئمة الاثني عشر وُجِدَ منهم الأئمة الأربعة: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، وابنه الحسن بن علي - أَيْضًا -، ومنهم عمر بن عبدالعزيز، كما هو عند كثير من الأئمة، وجمهور الأمة، ولله الحمد.

وكذلك وجد منهم طائفة من بني العباس، وسيوجد بقيتهم فيما يُستقبل من الزمان، حَتَّى يكون منهم المهدي الْمُبَشَّرُ به في الأحاديث الواردة فيه، وقد نص على هذا الذي بَيَّنَّاهُ غير واحد، كما قررنا ذلك)[٣]. اهـ.

وقال الشيخ عبدالمحسن العبَّاد حفظه الله مُعَلِّقًا على ما ذهب إليه الحافظ ابن كثير - رحمه الله -، من أن المهدي يمكن أن يكون أحد الأئمة الاثني عشر:

---

(١) رواه الترمذي بلفظ: «الخلافة في أمتي ثلاثون سنة، ثم مُلك بعد ذلك»... الحديث، (٢٢٢٧)، في الفتن: باب ما جاء في الخلافة، ورواه أبو داود بلفظ: «خِلَافَةُ النُّبُوَّةِ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُلْكَ، أَوْ: مُلْكَهُ، مَنْ يَشَاءُ»، قال سعيد: قال لي سفينة: «أمسك عليك: أبا بكر سنتين، وعمر عشرًا، وعثمان اثنتي عشرة، وعليّ كَذَا»، (٤٦٤٦)، (٤٦٤٧)، في السنة: باب في الخلفاء، وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (أخرجه أصحاب السنن، وصححه ابن حبان). اهـ (٢١٢/١٣)، ط. السلفية.

(٢) وذلك لأن حديث سفينة يُرَادُ به خلافة النبوة خصوصًا، وهي التي اختص بها أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي - رضي الله عنهم -، وأكملت بخلافة الحسن بن علي - رضي الله عنهما -، وأما من كان بعد الثلاثين سنة، فخلافتهم خلافة ملك، أما حديث جابر بن سمرة - رضي الله عنهما - فلم يقيد الخلافة بخلافة النبوة، فلفظ الخلافة مشترك، يختص الراشدون منه بخصيصة هي خلافة النبوة المقدرة بثلاثين سنة.

قال الإمام المحقق ابن قيم الجوزية - رحمه الله - تعالى -:

(والدليل على أن النبي ﷺ إنما أوقع عليهم اسم الخلافة؛ بمعنى الملك في غير خلافة النبوة قوله في الحديث الصحيح من حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: «سَيَكُونُ مِنْ بَعْدِي خُلَفَاءُ يَعْمَلُونَ بِمَا يَعْلَمُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، وَسَيَكُونُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلَفَاءُ يَعْمَلُونَ بِمَا لَا يَعْلَمُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ أَنْكَرَ بَرِئَ، وَمَنْ أَمْسَكَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ».

«تهذيب سنن أبي داود»، (٣٦٤/١١)، مع «عون المعبود».

(٣) «نهاية البداية والنهاية»، (١٧/١- ١٨)؛ وانظر: «البداية والنهاية»، (١٩٨/٦).

(هذا محل نظر؛ فإن الرسول ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، قال: «لَا يَزَالُ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَائِمًا مَا وَلِيَ عَلَيْهِمُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»، فقوله: «لَا يَزَالُ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَائِمًا»، يدل على أن الدين في زمانهم قائم، والأمر نافذ، والحق ظاهر، ومعلوم أن هذا إنما كان قبل انقراض دولة بني أمية، وقد جرى في آخرها اختلاف تَفَرَّقَ بسببه الناس، وحصل به نكبة على المسلمين، وانقسم أمر المسلمين إلى خلافتين، خلافة في الأندلس، وخلافة في العراق، وجرى من الخطوب والشرور ما هو معلوم.

والرسول ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ قال: «لَا يَزَالُ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَائِمًا»، ثم جرى بعد ذلك أمور عظيمة، حَتَّى اختل نظام الخلافة، وصار على كل جهة من جهات المسلمين أمير وحاكم، وصارت دويلات كثيرة، وفي زماننا هذا أعظم وأكثر، والمهدي حَتَّى الآن لم يخرج، فكيف يصح أن يُقَالَ: إن الأمر قائم إلى خروج المهدي، هذا لا يمكن أن يقوله من تأمَّل ونظر.

والأقرب في هذا ـ كما قاله ـ جماعة من أهل العلم: أن مراد النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ بهذا الحديث: «لَا يَزَالُ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَائِمًا مَا وَلِيَ عَلَيْهِمُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»، أن مراده من ذلك، الخلفاء الأربعة، ومعاوية رضي الله عنه وابنه يزيد، ثم عبدالملك بن مروان، وأولاده الأربعة [1]، وعمر بن عبدالعزيز، هؤلاء اثنا عشر خليفة، والمقصود أن الأئمة الاثني عشر في الأقرب، والأصوب، ينتهي عددهم بهشام ابن عبدالملك؛ فإن الدين في زمانهم قائم، والإسلام منتشر، والحق ظاهر، والجهاد قائم، وما وقع بعد موت يزيد من الاختلاف والانشقاق في الخلافة، وتولي مروان في الشام، وابن الزبير في الحجاز ـ لم يضر المسلمين في ظهور دينهم؛ فدينهم ظاهر، وأمرهم قائم، وعدوهم مقهور، مع وجود هذا الخلاف الذي جرى، ثم زال بحمد الله بتمام البيعة لعبدالملك، واجتماع الناس بعدما جرى من الخطوب على يد الحجاج

(١) وهم: الوليد، ثم سليمان، ثم يزيد، ثم هشام، وتخلل بين سليمانَ ويزيدَ عمرُ بنُ عبدالعزيز.

وغيره، وبهذا يتبين أن هذا الأمر الذي أخبر به - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قد وقع، ومضى، وانتهى، وأمر المهدي يكون في آخر الزمان، وليس له تعلق بحديث جابر ابن سمرة)[١] . اهـ.

* * *

(١) «الرد»، ص (١٥٩-١٦٠)؛ وانظر: «فتح الباري»، (١٣/٢١١-٢١٥)، ط. السلفية.

الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ

● **وهي قولهم: إن الاعتقاد في خروج المهدي يترتب عليه من المضار، والمفاسد، والفتن، ما يشهد به التاريخ، والواقع، أما اعتقاد بطلانه، وعدم التصديق به، فإنه يجلب الراحة والأمان، والسلامة من الزعازع والفتن.**

والجواب بمعونة الملك الوهَّاب:

أَوَّلًا: أن الواجب تصديق رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ فيما يخبر به من أمور الغيب، سواء كانت ماضية أو مستقبلة، موجودة أو غائبة عنا، والذين حكموا بصحة أحاديث المهدي هم العلماء الجهابذة، والنقاد المحققون من أهل الحديث، فلم يَبْقَ عذر لمن دونهم في أن يرد بجهله حكمهم، وينازع الأمر أهله.

ثَانِيًا: أن أهل السنة والجماعة يعتقدون أن المهدي يقيم القسط، ويبسط العدل، ويرفع الجور، ويزيل الظلم، أما الفتن والزعازع، فإنما تكون من الدجالين الكذابين، الذين يدَّعون المهدية.

ثَالِثًا: أن المضار والمفاسد تترتب ـ أَيْضًا ـ على التكذيب بالأحاديث الصحيحة؛ مما ينافي الإيمان، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]، وقال ـ عز وجل ـ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[النور: ٦٣].

وقال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «من رد حديث رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ فهو على شفا هلكة»[١].

---

(١) انظر التنبيه السابع، ص (٢٤).

رَابِعًا: أن إنكار خروج المهدي في آخر الزمان ليس هو الذي يمنع من وقوع الفتن، ويحصل به الأمن والاطمئنان؛ بدليل أن الله ـ تعالى ـ قال في كتابه العزيز: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[الأحزاب: ٤٠]، وقال ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، لَا نَبِيَّ بَعْدِي»(١)، ومع ذلك وُجِدَ كثيرون ممن ادَّعَوْا النبوة، وحصل بذلك للمسلمين أضرار كبيرة؛ فقد قاتل المسلمون المتنبئين على دعواهم النبوة، وأراقوا دماءهم، كما وقع مع مسيلمة الكذّاب، والأسود العنسي، وطليحة الأسدي، وسجاح، والمختار بن أبي عبيد، وغيرهم من الكذّابين الدجّالين، الذين كانت لهم شوكة وأتباع.

فكما لا يقول مسلم إن دعوى هؤلاء الدجالين للنبوة، وما حصل منهم ـ من المضار، والمفاسد الكبار، وسفك الدماء مما يشهد به التاريخ ـ تقدح في صحة الأدلة على نبوة النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، وأنه خاتم الأنبياء؛ فكذلك لا يقول عاقل له أدنى علم ومعرفة: إن دعوى المتمهدين كذبًا وزورًا تقدح في صحة الأحاديث الواردة في المهدي، وتؤثر فيها.

أما الأسباب الحقيقية للنجاة من الفتن، فتكمن في التمسك بكتاب الله، وسنة رسوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، والاعتصام بحبله؛ قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ [الحج: ٤٠-٤١]، وقال ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾[النور: ٥٥].،

---

(١) انظر: «الفِصَل»، لابن حزم (١/٧٧).

وقال ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ» (١)... الحديث، إلى غير ذلك من أدلة الكتاب والسنة.

خامسًا: أما زعمهم أن التكذيب بأحاديث المهدي يجلب الراحة والأمان، والسلامة من الزعازع والفتن، فجوابه أن العكس هو الصحيح، فإن الذي يجلب ذلك كله هو الإيمان بكل ما جاء عن الله ـ تعالى ـ، وكل ما ثبت عن رسوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، والتنزه من الشكوك والأوهام في أنباء الغيب مما كان، وما سيكون.

فأما الراحة والاطمئنان برد الأحاديث، فهو من باب قوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ في الفتن: «فَأَيُّ قَلْبٍ أُشْرِبَهَا» (٢)... الحديث، وهو من جنس فرح أهل البدع ببدَعهم، واطمئنانهم إليها، ووجدانهم الراحة في التمسك بها، وهذا من تلاعب الشيطان بهم، وتزيينه لهم سوء أعمالهم.

قال العلاَّمَةُ ناصر الدين الألباني ـ تغمده الله بواسع رحمته ـ وهو يعدد صور انحراف الناس في موضوع المهدي:

«ومنهم ـ وفيهم بعض الخاصة ـ من علم أن ما حكيناه عن العامة أنه خرافة، ولكنه توهم أنها لازمة لعقيدة خروج المهدي، فبادر إلى إنكارها، على حَدِّ قول من قال: «وَدَاوِنِي بِالَّتِي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ»!

وما مثلهم إلَّا كمثل المعتزِلَة الذين أنكروا القدر، لما رأوا أن طائفة من المسلمين

(١) قطعة من حديث رواه الترمذي، (٢٥١٨)، في صفة القيامة، باب، (٦٠)؛ وقال: «حسن صحيح»؛ ورواه الإمام أحمد في «المسند»، (٢٦٦٩)، (٢٧٦٣)، (٢٨٠٤).

(٢) وأصل الحديث عن حذيفة بن اليمان ﷺ قال: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تُعْرَضُ الْفِتَنُ عَلَى الْقُلُوبِ كَالْحَصِيرِ عُودًا عُودًا، فَأَيُّ قَلْبٍ أُشْرِبَهَا ـ أي قَبِلَهَا ـ، وَسَكَنَ إِلَيْهَا، نُكِتَ فِيهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، وَأَيُّ قَلْبٍ أَنْكَرَهَا، نُكِتَ فِيهِ نُكْتَةٌ بَيْضَاءُ، حَتَّى تَصِيرَ عَلَى قَلْبَيْنِ: أَبْيَضَ مِثْلِ الصَّفَا، فَلَا تَضُرُّهُ فِتْنَةٌ، مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَالْآخَرُ أَسْوَدُ مُرْبَادًّا، كَالْكُوزِ، مُجَخِّيًا، لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا، وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَرًا، إِلَّا مَا أُشْرِبَ مِنْ هَوَاهُ»، رواه مسلم (١٤٤) في الإيمان: باب بيان أن الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا.

استلزموا منه الجبر.

فهم بذلك أبطلوا ما يجب اعتقاده، وما استطاعوا أن يقضوا على الجبر، وطائفة منهم رأوا أن عقيدة المهدي قد استغلت عبر التاريخ الإسلامي استغلالًا سيئًا، فادَّعاها كثير من المغرضين، أو المهبولين، وجرت من جراء ذلك فتن مظلمة، كان من آخرها فتنة مهدي «جهيمان» السعودي في الحرم المكي، فرأوا أن قطع دابر هذه الفتن، إنما يكون بإنكار هذه العقيدة الصحيحة.

وما مثل هؤلاء إِلَّا كمثل من ينكر عقيدة نزول عيسى ـ عليه السلام ـ في آخر الزمان، التي تواتر ذكرها في الأحاديث الصحيحة؛ لأن بعض الدجاجلة ادَّعاها؛ مثل ميرزا غلام أحمد القادياني، وقد أنكرها بعضهم فعلًا صراحة؛ كالشيخ شلتوت، وأكاد أقطع بأن كل من أنكر عقيدة المهدي ينكرها ـ أيْضًا ـ، وبعضهم يظهر ذلك من فلتات لسانه، وإن كان لا يُبين.

وما مثل هؤلاء المنكرين جميعًا عندي إِلَّا كما لو أنكر رجل ألوهية الله ـ عز وجل ـ بدعوى أنه ادَّعاها بعض الفراعنة.

﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٥](١)» اهـ.

* * *

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، (١٥٢٩)، (٤/٤٢ ـ ٤٣)؛ وانظر: «مقالات الألباني»، ص(١٠٥-١١٠).